التدخل الإماراتي في اليمن
(الدوافع و التحديات و المآلات)

د. مايسة مدني محمد مدني

أستاذ مشارك - قسم العلوم السياسية - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة النيلين

المستخلص :

تتناول الورقة موضوع التدخل الإماراتي في اليمن : الدوافع و التحديات و المآلات ، تتمثل أهمية الورقة في إنها تحاول الوقوف على الأهداف التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها من خلال إنضمامها للتحالف العسكري لمواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية في اليمن .تكمن مشكلة الورقة في إنها تحاول تسليط الضوء على الأهداف والدوافع غير المعلنة للتدخل الإماراتي في اليمن و التحديات التي تعيق تحقيق ذلك ، إستندت الورقة على فرضية مفادها أن هنالك أهداف غير معلنة دفعت الإمارات إلى التدخل في اليمن و المشاركة في التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية .تم استخدام المنهج التاريخي و الوصفي و دراسة الحالة .توصلت الورقة إلى عدة نتائج : حظيت اليمن بموقع جيوسياسي و استراتيجي هام جذب أنظار القوى الإقليمية إليها ، لدى الإمارات أهداف خفية غير معلنة ترتبط بتحقيق مصالح و أهداف طويلة الأجل دفعتها للمشاركة في التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية .خرجت الورقة بعدة توصيات :امتناع القوى الإقليمية عن التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية بما يخدم مصالحها ، ضرورة توحد القوى اليمنية لمواجهة هذه التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة الشعب اليمني و استقراره .

Abstract:

The paper deals with the issue of Emirati intervention in Yemen: motives and challenges, The importance of the paper is that it tries Standing on the goals that the UAE seeks to achieve by joining the military alliance To confront the Houthi coup against the legitimate authority in Yemen.The problem with the paper is that it attempts to shed light on the unspoken goals and motives of the Emirati intervention in Yemen And the challenges that hinder this ,The paper was based on the premise that there were undeclared goals that prompted the UAE to intervene in Yemen and participate in the military coalition led by the Kingdom of Saudi Arabia .The historical, descriptive and case study method was used.The paper reached several conclusions : Yemen has enjoyed an important geopolitical and strategic position, attracting the attention of regional powers to it , The UAE has hidden, undeclared goals related to achieving long-term interests and goals that pushed it to participate in the military coalition led by the Kingdom of Saudi Arabia .The paper came out with several recommendations : Regional powers refrain from interfering in Yemeni internal affairs in a way that serves their interests , The need to unite the Yemeni forces to confront these external interventions that threaten the unity and stability of the Yemeni people.

المقدمة :

تشهد الساحة اليمنية في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات السياسة و العسكرية أفرزت معطيات جديدة نتج عنها تضارب في المصالح الأمنية و الاقتصادية و السياسة ، وصراع حول تقسيم النفوذ بين الفاعلين الإقليمين الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام الإمارات في تحقيق أهدافها المنشودة في اليمن .

مفهوم التدخل :

يقصد بالتدخل الممارسات الخارجية التي تؤثر علي الشئون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، و يستخدم بعض المحللين هذا اللفظ إلي الإشارة للتدخل بالقوة في الشئون الداخلية لدولة أخرى [1].

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الهامة في القانون الدولي العام ، ويقصد به عدم تدخل دولة أو مجموعة من الدول في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أو مجموعة أخرى من الدول ، ويرتبط مبدأ عدم التدخل ارتباطاً وثيقاً بفكرة السيادة الوطنية للدولة ، إضافة إلي أنه أثر من آثار مبدأ السيادة أي مترتب عليه ونتيجة له ، وعليه فإن احترام سيادة الدولة واستغلالها يتطلب عدم التدخل في شئونها الداخلية من قبل أي دولة أخرى أو منظمة من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، وقد نص علي ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادة (2/7) : « ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، علي أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع » [2] .

للتعرف علي خاصية التدخل يضع البعض شرطين أساسيين بغض النظر عن الأشكال والوسائل المستعملة وهما : أن يكون العمل جديداً وخارقاً للعادة ، وان يكون لسلوك التدخل تأثيراً ايجابي أو تأثير سلبي في التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة [3] .

يعتقد البعض أن التدخل عملية توازنية للحفاظ علي توازن القوى الضروري لاستقرار النظام الدولي ، وتتخذ هذه العملية شكلين هما : [4]

أ. التدخل الدفاعي الذي يهدف إلي منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وذلك لأنه سيضر بمصالح الدولة المتدخلة .

ب. التدخل الهجومي الذي يقاوم لإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وإحداث تغيير في نظام الحكم للدولة المستهدفة . بطريقة تضمن اكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية للدولة المتدخلة .

يري بعض المحللين السياسيين أن التدخل يشمل جميع الأنشطة

الخارجية . التي تهدف إلي تغيير القادة السياسيين أو البناء الدستوري للدولة عن رسم السياسة الخارجية ، أي يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة .

يمكن تقسيم التدخل إلي تدخل داخلي وهو أن تتدخل دولة بين الأطراف المتنازعة في دولة أخرى سواء كان ذلك التدخل لصالح الحكومة الشرعية أم لصالح الثوار ، تدخل خارجي هو أن تتدخل دولة في علاقات دولة أخرى وعادة تكون هذه العلاقات عدوانية ، تدخل عقابي نعني به حالة القمع التي لا تصل إلي الحرب بسبب ضرر قامت به الدول المتدخل في شئونها ، التدخل الهدام وذلك للدعاية وغير ذلك من الأعمال التي مارسها دولة ضد أخرى بقصد استثارة ثورة أو صراع مدني لصالحها [5] .

أشكال التدخل من حيث القائمين به :

تتعدد أشكال التدخل فقد يكون فردياً أو جماعياً ، وقد يكون مباشر أو غير مباشر علي النحو التالي :

التدخل الفردي :

نعني به قيام دولة بمفردها بالتدخل في شئون دولة أخرى ، عادة ما تكون اضعف منها بغرض تحقيق أهداف معينة كالأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ... الخ ، ويجب أن تتعارض أهداف التدخل مع مصالح وأهداف الدولة المتدخل في شئونها حتى يصبح تدخل بالمعني الحقيقي

التدخل الجماعي :

قيام مجموعة من الدول بالتدخل في شئون دولة أخرى وذلك لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة ، ولا يكتسب هذا التدخل صفة الشرعية إلا إذا كان دفاعاً عن النفس أو لمساعدة حكومة شرعية قائمة بناء علي طلب منها دون ضغط أو إكراه لمواجهة عدوان خارجي وليس لقمع معارضة خارجية [6]

التدخل المباشر والتدخل غير المباشر :

قد يكون التدخل ظاهراً وصريحاً « مباشر » سواء كان بالطرق الدبلوماسية أو العسكرية ، وقد يكون خفياً وغير ظاهر « غير مباشر » ، كأن ترسل الدولة المتدخلة أشخاص داخل الدول المراد التدخل فيها ، للقيام بأعمال غير قانونية ضد نظام الحكم أو عن طريق تقديم الدعم للمعارضة ومساندتها علي الإطاحة بنظام الحكم .

أهداف التدخل :

تتعدد أهداف التدخل فقد تكون أهداف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو إنسانية وغير ذلك .

التدخل السياسي :

يتمثل في محاول دولة ما أن تفرض سياستها علي دولة أخرى ، ويأخذ هذا التدخل شكل رسائل شفوية أو طلبات كتابية سواء كان ذلك سراً أو علنية أو الدعوة لعقد مؤتمر دولي لإقرار المطالب السياسية للدولة المتدخلة [7].

التدخل العسكري :

أكثر أشكال التدخل وضوحاً وعلانية وتتعدد أسبابه ، إلا أن الأسباب الاقتصادية تقف علي قمة هذا الشكل من التدخل ، فضلاً عن الأسباب السياسية .

التدخل الاقتصادي : يأخذ أحد شكلين هما : [8] .

أ. فرض الشروط المجحفة علي الدول الفقيرة والضعيفة من خلال المنظمات الدولية الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

ب. الضغوط الاقتصادية التي تتم من خلال العلاقات الثنائية المباشرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة عبر اتفاقيات تكرس هذا التدخل وتقننه .

التدخل الإنساني :

أدي الاهتمام الدولي لحقوق الإنسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي تطورات جديدة في طبيعة العلاقات بين الدول أهمها إن الفرد أصبح يتمتع بحماية النظام الدولي ، و عليه سمحت الدول الكبرى لنفسها بالتدخل العسكري الإنساني في العديد من الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر ، مستندة في ذلك إلي فكرة الحماية الإنسانية والحماية الدبلوماسية ، وبعد دخول مسألة حقوق الإنسان إلي نطاق القانون الدولي ثار الخلاف القانوني حول جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول لمنع انتهاك حقوق الإنسان ما بين مؤيد للتدخل وما بين رافض له .

فيما يتعلق بالأسانيد القانونية للتدخل لأغراض إنسانية فان المواثيق الدولية التي تحتوي علي بيانات الحقوق والحريات الأساسية تمنح هذه الحقوق من حيث المبدأ لكل الأفراد بصرف النظر عن جنسياتهم ، وهذا يعني أن كل دولة تقبل تقيدات علي حرية عملها بموجب معاهدة دولية تلزمها حماية جميع البشر فهي ملزمة أيضاً بالتزامات بغض النظر عن معاملة الأشخاص الذين لم تتخذ بلدانهم الأمر نفسه أو التي سوف تتخذه ، ولا يمكن تفسير مثل هذا الفعل من جانب واحد من قبل الدول علي أنه مصلحة شخصية [9] .

الأهمية الإستراتيجية لليمن :

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي لقارة أسيا وهى همزة وصل بين أسيا و إفريقيا و أوربا بموقعها البحري المتميز و إعتبارها نقطة مهمة للتجارة القديمة و الملاحة البحرية قديماً و حديثاً ، فقد كانت تمثل جزيرة العرب

بأكملها من راس مسندم في مضيق هرمز في حدود عمان شرقاً حتى البحر الأحمر غرباً و من جنوب بادية الشام شمالاً حتي خليج عدن جنوباً [10] .

يتمتع اليمن بأهمية استراتيجية كبيرة على المستويات السياسية و الاقتصادية و الأمنية ، فهو يشرف على باب المندب الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط و خاصة بعد افتتاح قناة السويس ، الأمر الذي جعله مصدر اهتمام القوى الدولية على مر التاريخ ، حيث يمثل البوابة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر ويتحكم بالممر الذي يصله بالمحيط الهندي ، ويتحكم كذلك في طرق الملاحة البحرية المؤدية إلى آسيا ، كما إن اليمن وبمساحته الجغرافية وعدد سكانه يعد عمقاً و امتداداً أمنياً و سياسياً لدول الخليج [11] .

كذلك يمتلك اليمن العديد من الجزر ذات الموقع الهام و التي تكسبه أهمية إستراتيجية كبيرة مثل جزيرة سقطري ، و الشئ الذي زاد من هذه الأهمية هو انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن و البحر الأحمر كجزيرة بريم المطلة على مضيق باب المندب .

أما فيما يتعلق بمضيق باب المندب فهو يمثل نقطة الاختناق الرئيسية و مفتاح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر إذ يبلغ عرضه حوالي عشرين ميلاً وتقسمه جزيرة ميون (بريم) إلى ممرين ، فالقناة الشرقية يقل عرضعها عن ميلين و يبلغ عمقها 85 قدماً ، في حين يبلغ عرض القناة الغربية 16 ميلاً و يصل عمقها إلى 990 قدماً ، وهى تمثل القناة الوحيدة الصالحة للملاحة [12] .

يعتبر باب المندب من أهم الممرات المائية في العالم نظراً لربطه بين البحار و المحيطات الغربية و الشرقية لذا فهو محط إهتمام دولي ، يشكل المدخل الجنوبي له موقعاً استراتيجياً هاماً إزدادت أهميته بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م و ظهور أكبر مخزون للبترول في الوطن العربي ولا سيما في شبة الجزيرة العربية ، حيث يشكل البترول سلعة استراتيجية هامة [13].

من ثم أصبح باب المندب طريق ملاحة لقوافل النفط العملاقة القادمة من الخليج العربي و من الشرق إلى غرب و جنوب و شمال أوربا و أمريكا مروراً بمنطقة الشرق الأوسط عبر قناة السويس [14].

الأهداف و المصالح الإماراتية في اليمن :

أن طبيعة العلاقات الإماراتية اليمنية كانت غير مستقرة في أغلب الفترات بما في ذلك عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح ، فقد كانت تسودها حالة مد و جزر تبعاً للأحداث التي شهدتها اليمن و المنطقة حيث لم تشهد علاقة البلدين استقراراً نسبياً إلا في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي عام 2008م لمدة خمسة و عشرون عاماً قابلة للتمديد لمدة عشر سنوات [15] .

كان القرار الإماراتي بالمشاركة في التحالف العربي أو ما يعرف بعاصفة الحزم الذي تقوده المملكة العربية السعودية لمواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية للرئيس عبد ربه منصور هادي ، يمثل بوابة الدخول لتطبيق استراتيجية تحقق مصالح طويلة الأمد تنطلق من الخليج العربي مروراً بخليج عدن و مضيق باب المندب وصولاً إلى مصالحها في القارة الإفريقية .

من ثم فأن التدخل الإماراتي في اليمن يأتي في صياغ البيئة السياسية و الاستراتيجية في ما بعد الربيع العربي و التي تضمنت تطورات مثيرة للقلق بالنسبة لقياداتها تحدياً للوضع الراهن في العالم العربي الذي تقوده الأنظمة الملكية الخليجية ، ترتب على ذلك سعي الإمارات لتوسيع نفوذها الإقليمي على خطوط إمدادات الطاقة عبر البحر الأحمر و مضيق باب المندب و العودة إلى ميناء عدن الاستراتيجي لاسيما بعد إعلان جيبوتي إلغاء عقد الامتياز الممنوح لمجموعة موانئ دبي العالمية و إستعادة إدارة ميناء دورال و إعلان أرض الصومال وقف أعمال بناء مطار القاعدة العسكرية الإماراتية في بربرة الاستراتيجي [16] .

تتمثل الدوافع و الأهداف الإماراتية من وراء تدخلها في اليمن في عدة جوانب منها:

أولاً : تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي في ما وراء بحر العرب حتى خليج السويس ويشمل ذلك خليج عدن و غربي المحيط الهندي وذلك بهدف تقوية و دعم موقفها العسكري و الاقتصادي والسياسي في مجلس التعاون الخليجي و جامعة الدول العربية والعالم العربي الذي يشهد تنافساً شديداً بين الإمارات و إيران و المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر [17] .

كذلك توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب و إتخاذ ذلك وسيلة صعود إلى العالمية و كسب ود القوى الكبرى و من ثم التخلص من التهم الموجهة فيما يتعلق بدعمها لبعض الجماعات الإرهابية .

ثانياً : تسعى الإمارات من وراء تدخلها في اليمن إيضاً إلى إرساء نظام إتحادي فيدرالي يمني مكون من إقليمين أو ثلاثة يشبه إلى حداً كبيراً نظامها الاتحادي في حال تعزر ترتيب البلاد وتقسيمها إلى دولتين منفصلتين ، أي الرجوع إلى نظام الدولتين اليمن الشمالي و اليمن الجنوبي الذي كان سائداً قبل عام 1990م و الغرض من ذلك هو تسخير الفوائد الجيوبولتكية للمناطق اليمنية الواقعة تحت نفوذها لكي تخدم مصالحها في المنطقة [18] .

ثالثاً :كذلك يرجع بعض المراقبين دوافع تدخل الإمارات في اليمن إلى إنها مهتمة بشكل أساسي بالسيطرة على جنوب اليمن و خاصة مؤاني الجنوب و الغرب وأبرز ذلك ميناء عدن الاستراتيجي و ذلك من أجل تأمين سيطرتها على خطوط الشحن التجارية في المنطقة ، و ميناء بلحاف النفطي في شبوة الذي يصدر منه الغاز المسال بوابة

لمنافسة إيران و قطر في سوق الغاز الطبيعي ، و المحافظة على وجودها بالقرب من مضيق باب المندب الحيوي و جزيرة سقطري التي يمكن أن تصبح قاعدة عسكرية و غرفة عمليات متقدمة لقوتها في خليج عدن و القرن الافريقي [19].

رابعاً : إيضاً تسعى الإمارات من وراء تدخلها في اليمن إلى التصدي لإيران و ممارسة أقصى حد من التأثير في الشؤون الداخلية السعودية حيث لا تلتقي مصالحها دائماً مع المصالح السعودية ، وفي هذا الصدد عملت الإمارات على مساعدة الحلفاء المختلفين في جنوب اليمن في معركتهم ضد تنظيم القاعدة و إحتواء الحوثيين المدعومين من إيران ، لذا من أجل تحقيق ذلك تعمل الإمارات على الانخراط العسكري و الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية إنطلاقاً من مصلحة إقليمية مشتركة في إحتواء إيران ، الأمر الذي يتيح لها من ممارسة الحد الأقصى من التأثير على جدول الأعمال الداخلي السعودي وعلى رأسه إجراءات كبح التطرف الوهابي [20] .

من ثم فإن الإمارات عملت على استغلال الاوضاع في اليمن لتحقيق المزيد من التوسع ميدانياً لتبسط سيطرتها و تكون صاحبة النفوذ الأقوى في المستقبل في ظل إنشغال السعودية بوضعها الداخلي و المعارك في حدودها مع مليشيا الحوثيين ، و يتجلى ذلك بشكل واضح في التالي : [21]

1. انشاءقاعدة عسكرية في جزيرة ميون .
2. تهجير سكان بلدية ذو باب القريبة من باب المندب و نقلهم إلى خيام في منطقة صحراوية في ظروف قاسية و تحويل مساكنهم إلى ثكنات عسكرية .
3. تحويل ميناء المخا إلى قاعدة عسكرية لهم و وضعوا فيها نحو أربعمئة من قواتهم و منعوا اليمنيين من الاقتراب منها ، وأصبح الميناء حكراً عليهم تصل إليه سفنهم الحربية و إمداداتهم العسكرية .
4. من السكان من صيد الاسماك على طول الشريط الساحلي من باب المندب و حتى ميناء المخا .
5. تشكيل قوات محلية تضم المئات من أبناء الساحل الغربي من الموالين لهم بشكل كامل ليشكلوا الحزام الأمني الذي تشرف عليه .

التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف الإماراتية في اليمن :

يوجد عدة تحديات تواجه تحقيق و خدمة الأهداف الإماراتية في اليمن منها ماهو مرتبط بتحديات داخلية و منها ماهو مرتبط بتحديات خارجية و ذلك على النحو التالي :

التحديات داخلية:

تتمثل التحديات الداخلية المرتبطة بالشؤون الداخلية في التالي : [22]

- يعتبر اليمن موطن أكبر عدد من سكان الجزيرة العربية ، إذ يبلغ عددهم حوالي 28 مليون نسمة و كان يعيش 54% من سكانها عام 2014م تحت خط الفقر .

- يسيطر التحالف الذي قام بين الحوثيين المؤيدين لإيران و القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح على مساحات واسعة من البلاد بما في ذلك المناطق الاستراتيجية و ميناء الحديدة على البحر الأحمر
- خروج رقعة واسعة من اليمن عن سيطرة أي سلطة باستثناء القاعدة في شبه الجزيرة العربية و تنظيم الدولة الإسلامية ، يشكل تهديداً أمنياً خطيراً لدول مجلس التعاون الخليجي .
- يقع جنوب اليمن على مضيق حرج للتجارة البحرية الدولية في مجرى باب المندب الذي يسطر على النقل البحري بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الهندي مروراً بقناة السويس .
- من منظور حقوق الإنسان فإن سجل الإمارات في اليمن يترك طابع سلبي عنها يتمثل في مسؤولية التحالف بما في ذلك الإمارات عن مقتل المدنيين اليمنيين و إطالة أمد الصراع ، كما إن البعض يحمل الإمارات وجود 18 مركزاً سرياً في جنوب اليمن حيث اختفى مئات المشتبه بهم و تعرضوا للتعذيب على يد القوات الإماراتية ، فضلاً عن عمليات قتل احتجازات و أنشطة غير مشروعة قامت بها قوات الحزام الأمني بتمويل إماراتي في مدينة عدن .
- ضعف العلاقة بين الإمارات و الرئيس اليمني و كثرة الخلافات السياسية بينه و بين المسؤولين الإماراتيين مما انعكس سلباً على قضية استعادة السلطة الشرعية للبلاد .

التحديات الخارجية :

توجد مجموعة من التحديات الخارجية التي يمكن أن تقف عقبة في طريق تحقيق الحكومة الإماراتية لأهدافها المنشودة من وراء تدخلها في اليمن ومن أبرز هذه التحديات :

أولاً : الدعم الإيراني للانقلاب الحوثي على السلطة الشرعية

بدأ الانقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن حينما تحالفت الأقلية الحوثية المدعومة من إيران مع فريق علي عبد الله صالح قبل قتله و بعض الفصائل الجنوبية و حاصروا القصر الرئاسي في صنعاء أثناء تواجد الرئيس عبد ربه هادي فيه ، إلا إنه تمكن من الهروب إلى عدن التي حاولوا قتله فيها، ومن ثم استنجد بالسعودية للتدخل و حماية الشرعية و غادر إلى الرياض .

في هذه الأثناء ازدادت الأقلية الحوثية بعد أن أصبحت قوة عسكرية بانضمام الحرس الرئاسي لصالح لها و تلقي الدعم المباشر من إيران ، فقد كانت تسير رحلات جوية بينها وبين صنعاء تنقل إليها أفراداً من الحرس الثوري الإيراني تمهيداً لحشد عسكري قادم و تثبيت وجود إيراني دائم في اليمن [23] .

بعد إنطلاق عاصفة الحزم لدعم الشرعية بقيادة كل من المملكة العربية السعودية و الإمارات تواصلت التصريحات الإيرانية بدعم الحوثيين ، حيث وجه

قائد الحرس الثوري رسالة إلى زعيم ميليشيات الحوثيين في اليمن عبد الملك الحوثي حثه فيها بالاستمرار في المقاومة ضد عمليات التحالف لإعادة الشرعية واعداً باستمرار الدعم الإيراني لهذه الميليشيات الموالية لطهران [24].

الأمر الذي أفرز توترات واضحة بين الإمارات و إيران و ذلك لطبيعة العلاقات الوثيقة بين إيران و الحوثيين التي بدأت بالتقارب الفكري و المذهبي بينهم ، و خاصة حينما اختار الحوثيون شعار الثورة الإسلامية الإيرانية « الموت لأمريكا و إسرائيل « شعاراً لحركتهم السياسية الدينية .

يبدو أن هذا التوتر في العلاقات بين الإمارات و إيران ليس الأول من نوعه، فتاريخ العلاقات بينهما يتسم بالتراوح بين التعاون و الصراع و عوامل الشد و الجذب والتوتر من فترة لأخرى ، منذ العام 1971م يرجع يعود السبب في ذلك للإحتلال الإيراني لثلاث جزر إماراتية قبل أيام قليلة من استقلال الإمارات ديسمبر 1971م وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى [25].

تكمن أهمية هذه الجزر الثلاثة في إنها تقع على مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عمان و الخليج العربي ، فهي تشرف على حركة المرور في الخليج العربي و تتحكم فيها إيضاً ، فضلاً عن ذلك فإن 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ هذه الجزر [26].

يلاحظ إن لإيران عدة دوافع من مساندة الحوثيين في اليمن تتجلى في التالي : [27]

1/ تقارب المذاهب :

تحول أنصار الحوثي من معتقد المذاهب الزيدية إلى المذهب الجعفري الاثني عشري بعد أن توثقت علاقة زعيم الحركة بإيران بشكل كبير .

2/ دوافع توسعية :

بعد نجاح الثورة الخمينية في إيران رغبت في تصدير الفكر الشيعي إلى كل دول المنطقة ، وهو ما قاد طهران إلى نسج علاقة مع جماعة الحوثي في صعدة شمال اليمن .

3/ الدعم العسكري :

كان للدعم العسكري الذي قدمته طهران لحركة أنصار الله الحوثي أثراً كبيراً في تحقيق الدوافع التوسعية التي تسعى إليها ، من خلال محاولتها في بسط نفوذها و أذرعها العسكرية و ميليشياتها في المنطقة و خاصة اليمن ، فضلاً عن رغبتها في فرض نفوذها على مضيق باب المندب .

على الرغم مما سبق كانت إيران تنكر دائماً في بداية الأمر وجود أي تحالف بينهما و إنها تقدم الدعم المعنوي فقط ، غير إنها كانت تقدم الدعم للحوثيين بطريقة سرية عبر الحرس الثوري الإيراني الموجود على

الأرض ويرجع ذلك إلى خوفها من الافراط في التمدد في المنطقة من ناحية ، و أن الحوثيين ليسوا تحت سيطرتها المباشرة من ناحية أخرى، لذا كانت تدعوا في تصريحاتها العلنية إلى وقف إطلاق النار في اليمن ، [28] .

في هذا السياق حدث تغير ملحوظ في السلوك السياسي الإيراني من الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2019م ، يتجسد ذلك في سير النظام الإيراني في طريق الأعتراف بالحوثيين كحليف استراتيجي و التعامل معهم بطريقة علنية ، و قد تزامن ذلك مع زيارة وفد من أنصار الله الحوثي إلى طهران التقوا فيها بوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ثم بالمرشد الأعلى السيد علي خامنئي و قاموا بمبايعته ، توجت هذه الخطوات باعتماد سفير من الحوثيين يمثل اليمن لديها[29].

هذا الخطوة تمثل إعتراف إيراني صريح بالحوثيين كسلطة تمثل اليمن و من ثم التعامل معهم بشكل رسمي و استقبالهم في طهران كمسؤولين رسميين ابرمت معهم اتفاقيات ، و تقديم الدعم العسكري لهم [30] .

ثانياً : الدعم القطري لحركات الإسلام السياسي في اليمن :

سعت دولة قطر منذ العام 1991م على تعزيز علاقاتها مع اليمن عبر تبني عدة خطوات و مواقف داعمة لها و ذلك على النحو التالي : [31]

1. التعاطف معها في مواجهة المقاطعة الخليجية التي اتخذتها السعودية و بقية الدول الخليجية أثناء حرب الخليج الثانية .
2. تأيديها المستمر لانضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي .
3. تقديم المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية في شكل منح أو قروض .
4. تمويل بعض المشاريع التنموية في اليمن و إقامة بعض المشاريع الاستثمارية .
5. الانخراط الموسع في التعامل مع مختلف القوى الفاعلة على الساحة اليمنية مثل حزب الإصلاح و حركة أنصار الله و الجماعات الجهادية و القاعدة .
6. دعم أنشطة الجمعيات الخيرية التابعة لحزب الإصلاح و المساهمة في تمويل بعض المشاريع الطبية و التعليمية المملوكة للإصلاح .

للحديث عن الدور القطري على الساحة السياسية اليمنية يظهر بشكل واضح في الدعم الذي تقدمه لجماعة الأخوان المسلمين المعروفة باسم التجمع

اليمني للإصلاح ، حيث ظلت داعماً رئيسياً لهم بوسائل متعددة أبرزها الدعم الواضح الذي تقدمه قناة الجزيرة التابعة لها ، مما دفع المنتمون لهذا الحزب بالتصريح في وسائل التواصل الاجتماعي عن انحيازهما الكلي لقطر على الرغم من دعم المملكة العربية السعودية للقيادات العليا في الحزب [32] .

يأتي الدعم القطري لحزب التجمع اليمني للإصلاح كجزء من استراتيجية قطرية شاملة على مستوى المنطقة للتحالف مع إحدى أهم حركات الإسلام السياسي تنظيماً و انتشاراً في المنطقة و الذي يمكن إن يقدم لها فرصة كبيرة للقيام بدور إقليمي يعزز قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و على رأسها اليمن .

كذلك إنضمت قطر في بداية الأمر إلى التحالف العسكري لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية و الإمارات ، إلا إنها انسحبت منه بسبب قطع العلاقات بينها وبين الحكومة السعودية و الحظر الذي فرضت عليها ، مما أحدث ذلك تغيراً واضحاً في الرؤية القطرية تجاه القضية اليمنية ومن ثم أداء قوات التحالف السعودي الإماراتي . تم التعبير عن ذلك من خلال الآلية الإعلامية التابعة لها وهي قناة الجزيرة ، والتي قدمت انتقادات لازعة لقوات التحالف في اليمن ، فضلاً عن تسليط الضوء على انتهاكاتهم ضد المدنين سواء بقصف الطيران لأهداف مدنية أو بعمليات الاعتقال و الإخفاء القسري التي ترتكبها القوات الإماراتية بشكل خاص [33] .

بناء على ما سبق فأن قطر تقوم بدوراً خفياً يتجسد في نشرها للمعلومات المتصلة بالانتهاكات و الأوضاع المتردية في مناطق سيطرة التحالف بشكل عام وجنوب اليمن بشكل خاص ، و قد رأى بعض المراقبين إن هنالك صراع حول النفوذ بين الإمارات و قطر متوقع حدوثة في عدة محافظات كمحافظة تعز و عدن و شبوة

يرجع ذلك إلى أن هذه المحافظات تتمتع بمزايا كثيرة تهم الجانب القطري، فمحافظة تعز بموقعها الجغرافي الذي يشرف على مضيق باب المندب و جزيرة ميون شاملاً مدينة و ميناء المخاء و جزء كبير من ساحل البحر الأحمر و مواردها الاقتصادية و البشرية تشكل أهمية كبيرة لها ، كما أن محافظة عدن تكتسب أهمية سياسية و رمزية كبيرة لدى جميع الأطراف السياسية اليمنية عموماً و الجنوبية خصوصاً لكونها كانت عاصمة اليمن الجنوبي قبل الوحدة، الأمر الذي يجعل الطرف المسيطر عليها كأنه مسيطر على كل المحافظات الجنوبية [34] .

أيضاً محافظة شبوة لديها أهمية اقتصادية محلياً و عالمياً لأنها توجد

بهـا منشـآت بلحـاف الغازيـة .بنـاء عـلى مـا سـبق فـإن قطـر سـعت سـعياً حثيثـاً لتوثيـق علاقاتهـا مـع حركـة أنصـار اللـه منـذ العـام 2017م في ظـل متغـيرات الأحـداث المتلاحقـة عـلى السـاحة السياسـية اليمنيـة، مـن ثـم دخلـت في مرحلـة تقـارب تدريجـي معهـم يعـود ذلـك إلى عـدة أسـباب أهمهـا العمليـات العسـكرية التـي قادتهـا الإمـارات في سـاحل البحـر الأحمـر، ممـا نتـج عنهـا السـيطرة عـلى بعـض المناطـق الحيويـة التـي كانـت تتبـع لسـيطرة أنصـار اللـه الحوثـي و حلفائهـم .

ثالثاً : صراع النفوذ مع المملكة العربية السعودية :

سـعت المملكـة العربيـة السـعودية لتقويـض نفـوذ بعـض الـدول العربيـة التـي كانـت تمثـل اللاعـب الرئيـسي في المنطقـة و بالتـالي تهيئـة الوضـع لتكـون هـي صاحبـة النفـوذ و التأثـير الأكـبر في مختلـف قضايـا المنطقـة ، فهـي بـرزت كدولـة إقليميـة مؤثـرة خـلال حقبـة الحـرب البـاردة ومـا بعدهـا .

في هـذا السـياق أعطـت القيـادة السـعودية اليمـن أولويـة في سياسـتها الخارجيـة ، فقدمـت رعايتهـا لهـا منـذ حقبـة السـتينيات حيـث لـم تقبـل بامتـداد النفـوذ الخارجـي إليهـا ، فقـد احبطـت مسـاعي الرئيـس المـصري انـذاك جمـال عبـد النـاصر و الـذي حـاول تصديـر الثـورة إليهـا و إيضـاً احبطـت مسـاعي إيـران عندما حاولـت أن تسـتخدم اسـتراتيجيتها في تصديـر الثـورة لليمـن ، فواجهتهـم وحلفائهـم الرئيسـيين انـذاك بـكل حـزم [35].

ونتـج عـن ذلـك زيـادة في الاهتمـام و الرعايـة و الإحتـواء للحكومـة اليمنيـة ولا سـيما في حقبـة الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي و مـا بعدهـا.

فيمـا يتعلـق بجانـب تاريـخ العلاقـات السـعودية الإماراتيـة وتطورهـا منـذ اسـتقلال الإمـارات و حتـى تحالفهمـا العسـكري مـع بعضهـم البعـض لمواجهـة انقـلاب الحوثيـين عـلى السـلطة الشرعيـة في اليمـن ، فإنهـا اتسـمت بالتوترمـن وقـت لآخـر، بسـبب الخـلاف الحـدودي بينهمـا[36] .

يلاحـظ بعـض المراقبـين للحـرب الدائـرة في اليمـن إن هنالـك ثمـة خلافـات بـدأت تظهربـين الشريكـين حـول توسـيع دائـرة نفـوذ كل منهـا داخـل الأراضي اليمنيـة ، و يتمثـل ذلـك في علاقـة الشريكـين كل عـلى حـدة بالقـوى اليمنيـة شـمالاً و جنوبـاً ، ومنهـا مـا يتعلـق بالتنافـس الاقتصـادي و الاجتماعـي و التنافـس عـلى الغنائـم في الأرض و الجغرافيـا و المنافـذ و الجـزر ، فضـلاً عـلى الإختـلاف حـول طبيعـة و حجـم الدعـم السـعودي السـخي لحـزب الإصـلاح الـذي تعتـبره الإمـارات خصمـاً لهـا بإعتبـاره تيـاراً يتبـع لحركـة الأخـوان المسـلمين ،الأمـر الـذي يجسـد تهديـداً لنفـوذ الإمـارات في المناطـق اليمنيـة و لاسـيما الجنوبيـة منهـا [37].

إذ يختلف الاماريتيون عن السعوديين في الدعم المقدم للفرقاء اليمنيين المحليين ، حيث تقف الإمارات إلى جانب المقاتلين في جنوب اليمن وذلك بحجة أن الرئيس اليمني عبد ربه منصور المتواجد في الرياض تنقصه الكفاءة وذلك ما اثبتته الأحداث و الوقائع ، بينما تدعم السعودية جانب الرئيس عبد ربه منصور و التحالفات الإسلامية التي أنشأها نائبه علي محسن الأحمر.

يبدو إن الدعم السعودي المقدم للرئيس اليمني عبدو منصور مرتبط بمخاوفها في أن تتمكن الإمارات من إيجاد مواطئ قدم استراتيجية و من تقويض نفوذها في الفناء الخلفي التقليدي لها، و توسيع دورها في الحفاظ على الأمن في البحر الأحمر، في ظل عدم نشر السعودية لقوات برية في اليمن الأمر الذي يزيد هذه المخاوف [38] .

كذلك يبرز الخلاف بين الإمارات و المملكة العربية السعودية في اليمن حول ما يعرف بقضية الإسلام السياسي ، فقد رفضت حكومة الإمارات االتشدد الإسلامي السياسي في الداخل و الخارج ، وبناء على ذلك عملت على حث الحكومة السعودية بالتخلي عن حزب الإصلاح اليمني الذي يعتبر بمثابة الفرع اليمني لجماعة الأخوان المسلمين ، و الذي كسب قبول سعودي و خاصة في العهد الحالي نظراً لأن قاعدته الداعمة هي عشائرية بشكل كبير و يطغي عليها الطابع اليمني ، الأمر الذي يميزه عن التنظيمات الأخرى التابعة لحركة الأخوان المسلمين في مختلف الدول [39] .

إضافة إلى ذلك توجد خلافات حول تأسيس الإمارات للمليشيات ودعمها و الانفاق عليها ، فخلال فترة الحرب أسست الإمارات ميليشيات تابعة لها في المحافظات المحررة من انقلاب جماعة الحوثي يصل عددهم إلى 90 ألف مقاتل في عدة تشكيلات أهمها الحزام الأمني في عدن ، الضالع ، لحج ، أبين، وسقطري و النخبة في شبوة و حضرموت ، و كلفتها بعدة مهام أمنية و حماية المنشآت [40] .

وسهلت لهم كل ما يحتاجونه من دعم عسكري أو لوجستي ، أو كل ما يتعلق بإصدار القرارات و التعينات في الجيش و الأمن و كذلك السلطة المحلية، يبدو أن المصلحة الاساية للإمارات من وراء ذلك هى إحكام السيطرة على أكثر أجزاء اليمن و لاسيما المناطق الجنوبية منها[41] .

في هذا الصدد دعمت الإمارات العديد من الكتائب و المجموعات المسلحة اليمنية التي ساندت القوات النظامية لحكومة الشرعية في المعارك ضد ميليشيات الحوثي و تنظيم القاعدة و تنظيم الدولة ، و التي يمكن الإستفادة منها في تثبيت مصالحها في اليمن ، و هى على النحو التالي [42] :

1. **كتائب أبو العباس :** توجد هذه الكتائب في مدينة تعز و التي تمكنت من صد هجمات مليشيات الحوثي المتتابعة للسيطرة على المنطقة ذات الطبيعة الجبلية .
2. **قوات جزيرة سقطري :** قامت الإمارات بإنشاء معسكرات تدريبية لشباب جزيرة سقطري اليمنية ليتم تجهيزهم كقوات أمنية و أجهزة شرطة مدنية و خفر سواحل .
3. **قوات الحزام الأمني في عدن :** تم تشكيلها بدعم مشترك بينها و بين المملكة العربية السعودية و ذلك بعد استيلاء قوات الشرعية على محافظة عدن ، مما استوجب الفراغ الأمني الحاصل في العاصمة ضرورة تشكيل جهاز أمني لضبط الحالة الميدانية و ملاحقة الخلايا الحوثية و العناصر الإرهابية النشطة في المحافظة

يعتقد البعض إن هذه المليشيات العسكرية و الأمنية التابعة للإمارات تقع عليها مسؤولية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من خلال القيام بأعمال الاعتقالات و أعمال التعذيب التي تحدثت عنها تقارير دولية متعددة كما إنها تقوم بحرب بالوكالة ضد من تعتبرهم الإمارات خصوماً لها [43].

في هذا السياق تملك الإمارات سلطة على بعض ألوية العمالقة التي تقاتل في الساحل الغربي للبلاد إلى جانب قوات حراس الجمهورية التي يقودها طارق صالح نجل شقيق الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وكتائب أبو العباس في محافظة تعز وسط البلاد [44] .

قد عملت هذه الهياكل على اسقاط شرعية الرئيس هادي كلياً و إنشاء دولة موازية للدولة اليمنية و هو ما يتعارض مع أهداف التحالف و تعميق الإنقسامات في المناطق الجنوبية و إطالة أمد الحرب في اليمن و تقويض الاستقرار في المنطقة ، و تنفيذ أجندة الحكومة الإماراتية التوسعية الأمر الذي يفتح أبواب صراع خفية مع منظومة التحالف ، وقد قوبلت هذه الأجندة الإماراتية بمخاوف سعودية من استقلال الإمارات لهذا النفوذ في التأثير على الأمن القومي للمملكة ، فسعت إلى تعزيز تواجدها الميداني [45] .

كذلك عملت الإمارات على استقلال المشروعية المجتمعية في جنوب اليمن و مطالب المواطنين في جنوب اليمن بالانفصال عن شماله ، من خلال تشكيل ما يعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم و الممول من قبلها ، و الذي تشكل في العام 2017م من مسؤولين سابقين في الحكومة الشرعية تم إقالتهم من قبل الرئيس اليمني عبد ربه منصور . وقد أعلن هذا المجلس في البيان الصادر عنه في 9 يوليو 2017م عدة قرارات هامة منها [46]:

- الموافقة على مشاريع الوثائق المنظمة مؤقتاً إلى حين إقرارها قانونياً عند إكتمال المجلس ومن هذه الوثائق مشروع النظام الأساسي ، مشروع البرنامج السياسي ، و مشروع الأسس و

المبـــادئ .

- إنشـــاء عـــدد مـــن الدوائـــر وعـــين لهـــا رؤســـاء و منحهـــم شرعيـــة العمـــل .
- تكليـف عـدد مـن الأعضـاء بـالإشراف عـلى إدارة نشـاط المجلـس و عملـه في المحافظـات الجنوبيـة .

كذلـك اعلـن رئيـس المجلس الانتقـالي في أكتوبـر 2017م أمـام الحشـود المناصرة لـه بإنـه يرفـض أي مـشروع ينتقـص مـن الإدارة الجنوبيـة الحـرة ، إضافـة إلى ذلـك أعلـن مـا يـلي [47] :

1. تأسـيس الجمعيـة الوطنيـة للمجلـس الانتقـالي ، وتتكـون مـن 303عضـواً و ثلاثـة أعضـاء مـن كافـة محافظـات الجنـوب و شرائحـه المجتمعيـة .
2. التصعيـد الشـعبي ضـد حكومـة أحمـد عبيـد المسـتضافة مؤقتـاً في عـدن بعـد فشـلها في تقديـم الخدمـات و ممارسـة العقـاب الجماعـي ، ومحاولـة إعـادة القـوات الشـمالية التـي أخرجهـا شـعبنا بالمقاومـة المسـلحة .

يسـتنتج مـا سـبق إن المجلـس الانتقـالي أصبـح الشريـك المحـلي للإمـارات ، الذي يمكـن أن تعتمـد عليـه لتنفيـذ إجندتهـا في جنـوب اليمـن و الكيـان المـوازي لمؤسسـات الحكومـة الشرعيـة العسـكرية ، و لـم يختـصر الأمـر عـلى ذلـك بـل أصبـح أقـوى كيـان في مـدن السـاحل الجنوبـي مـن اليمن و المنفـذ لسياسـاتها في هـذه المنطقـة [48] .

في وقـت لاحـق حـاول هـذا المجلـس الانتقـالي القيـام بتمـرد مسـلح في يناير 2018م و ايضـاً في اغسـطس 2019م ، فقـد نفـذت القـوات المدعومـة إماراتيـاً ضـد قـوات الرئيـس هـادي تمـرداً جديـداً مدعومـاً باسـتخدام الطـيران الإماراتـي ، مـن ثـم نجـح هـذا المجلـس في الاسـتيلاء عـلى عـدن بفضـل عـدة عوامـل أبرزهـا تدخـل الإمـارات بأكثـر مـن 400 مدرعـة لمهاجمـة القـوات الحكوميـة الأمـر الـذي دفـع الحكوميـة اليمنيـة إلى إتهامهـا بالتخطيـط و التنفيـذ و التمويـل للتمـرد المسـلح ضدهـا في عـدن و إبـلاغ مجلـس الأمـن بذلـك [49] .

في مقابـل ذلـك الوضـع شـجعت حكومـة المملكـة العربيـة السـعودية الرئيـس هـادي بتشـكيل كيـان جنوبـي مـوازي للمجلـس الانتقـالي المدعـوم إماراتيـاً وكان ذلـك في أبريـل 2018م ، و مـن ثـم بـرز مـا يعـرف بالائتـلاف الوطنـي الجنوبـي و الـذي يحمـل رسـالة موجهـة إلى أطـراف عديـدة ، مفادهـا أن القضيـة الجنوبيـة لا يمثلهـا المجلـس الانتقـالي وحـده ، إنمـا هنالـك العديـد مـن الجنوبـين المعارضـين لقياداتـه ويتبنـون رؤيـة سياسـية مختلفـة [50] .

يلاحـظ إن هـذه الخلافـات بـين الشريكـين أصبحـت في تزايد مسـتمر و بشـكل علنـي و الدليـل عـلى ذلـك هـو تزايـد التصريحـات الإعلاميـة المتباينـة وعـدم توحـد

قيادات القوات العسكرية التابعة لهما في المعارك التي خاضها ضد الحوثيين ، إذ يوجد فريقان إحدهما تحت قيادة السعودية و الآخر تحت قيادة الإمارات .

غير إنه في الآونة الإخيرة حدث نوع من التوافق النسبيي بين الشركين لتسوية هذه الخلافات التي يشكل إستمراريتها خطراً على بقاء التحالف و تحقيق أهدافه المنشودة في ظل وجود قوي إقليمة أخرى تحاول أن تجد موطئ قدم على الساحة اليمنية لتحقيق أهدافها و مصالحها في اليمن .

بناء على ذلك حدث توافق وتنسيق بين الشريكين على النفوذ في المناطق المحررة ،إذ تمركزت الإمارات في مدن السواحل الجنوبية و الغربية وتولت تدريب و تمويل قوات عسكرية جنوبية تطالب معظمها بالانفصال عن الشمال ، بينما كثفت السعودية تواجدها في المناطق الصحراوية مثل محافظة مأرب و المناطق المتاخمة لحدودها و عملت مع بعض الوحدات العسكرية في الجيش اليمني التي حاربت الحوثيين [51] .

الخاتمة :

مما سبق يمكن القول أن الإمارات كانت لديها أهداف غير معلنة تسعى لتحقيقها من وراء تدخلها في اليمن ضمن مشاركتها في التحالف العربي لإعادة الشرعية تتمثل في تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسة والجيوسياسية ، غير إنها اصطدمت بعدة تحديات اعاقت تحقيق ذلك منها ماهو داخلي و منها

ما هو خارجي .

توصلت الورقة إلى عدة نتائج هي :

1. حظيت اليمن بموقع جيوسياسي و استراتيجي هام جذب أنظار القوى الإقليمية إليها .
2. اتسم تاريخ العلاقات بين الإمارات و اليمن بالتوتر و عدم الاستقرار عبر الحقب المختلفة .
3. لدى الإمارات أهداف خفية غير معلنة ترتبط بتحقيق مصالح و أهداف طويلة الأجل دفعتها للمشاركة في التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية .
4. واجهت الإمارات عدة تحديات داخلية وخارجية مثلت عائقاً كبيراً أمام تحقيق أهدافها المنشودة في اليمن .

خرجت الورقة بعدة توصيات هي :

1. ضرورة توحد القوى اليمنية لمواجهة هذه التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة الشعب اليمني و استقراره .
2. على الحكومة اليمنية الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي و الجيوسياسي المميز، الجاذب للقوى الإقليمية في إقامة علاقات متوازنة معها في المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية.
3. يجب على القوى الاقليمية الامتناع عن استغلال الاوضاع السياسية المتوترة في اليمن لخدمة مصالحها الاستراتيجية .

المصادر و المراجع :

(1) جوزيف س . ناي الابن ، ت. أحمد الجمل ، المنازعات الدولية ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1997م، ص 196.

(2) ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل الأول www.un.org

(3) James N. Rosenau , International Aspects of Civil Strife Princeton , Princeton3/ University Press , 1964 ,155

(4) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، دار السلاسل ، الكويت ، 1985م ، ص 276 – 277.

(5) محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1977م ص 188 .

(6) مصطفي أحمد أبو الخير ، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006م ، ص 135 .

(7) ياسر خضر الجويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، د. ن ، القاهرة ، 2001م ، ص 158.

(8) شريف أحمد خاطر ، حق الدفاع الشرعي باستعمال الأسلحة النووية في القانون الدولي الجنائي ، د. ن ، الزقازيق ، 2005م ، ص 238.

(9) سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل ، عمان ، 2000م ، ص 392.

(10) خالد عقلان ، اليمن جذور الصراعات الداخلية ، المعهد المصري للدراسات ، 11 مايو 2017 www.eipss_eg.org

(11) أهمية اليمن الذهبية و أبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية ، العالم العربي ، www.arabic.sputniknews.com

(12) عبد الله عبد المحسن ، البحر الأحمر و الصراع الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 1988م ، بيروت ، ص 30 .

(13) مركز هردو ، باب المندب خطر الحرب الإقليمية و حق مصر في الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية ، القاهرة ، 2015 ، ص 7.

(14) نفس المرجع .

(15) محمد الأحمدي ، الإمارات في اليمن : من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل 2020م ،www.studies.aljazeera.net .

(16) نفس المرجع .

(17) دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية و مخاطره ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 10 يوليو 2017 ، ص 3 .

(18) نفس المرجع .

(19) الصراع الصامت على النفوذ ... مستقبل التحالف السعودي الإماراتي ، مركز ابعاد للدراسات و النفوذ www.abaadstudies.org

(20) دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية و مخاطره ، تقارير ، مرجع سابق .
(21) أطماع الإمارات في اليمن .. السيطرة على الساحل الغربي ، 2017/7/15م ، www.aljazeera.net
(22) إيماسك ، مطامع الإمارات تهدد وحدة اليمن ، المركز العربي ، العدد 2017/9/20م واشنطن ، www.emasc-uae.com
(23) محمد خيري ، دوافع مساندة إيران للحوثيين في اليمن ، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية ، 23 أكتوبر 2019 ، www.afaip.com
(24) صالح حميد ، تفاصيل دعم إيران لميليشيات الحوثي و التدخل في اليمن ، العربية نت ، 20 مايو 2020م ، www.alarabiya.net
(25) عبد الكريم فاضل ، العلاقات الإماراتية ... الإيرانية بعد 2003 ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012 ، الاسكندرية ، ص7 .
(26) ضاري سرحان ، سياسة إيران تجاه دول الجوار ، العربي للنشر و التوزيع، ط1 ، 2012م ، القاهرة ، ص 149.
(27) محمد خيري ، دوافع مساندة إيران للحوثيين في اليمن ، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية ، 23 أكتوبر 2019 ، www.afaip.com
(28) الأسكندر مترسكي ، الحرب الأهلية في اليمن : صراع معقد و آفاق متباينة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، سبتمبر 2015م ، الدوحة ، ص 6 .
(29) الأسكندر مترسكي ، الحرب الأهلية في اليمن : صراع معقد و آفاق متباينة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، سبتمبر 2015م ، الدوحة ، ص 6 .
(30) أمل الالم ، موقع اليمن في الصراع الإيراني ـــــــــ الأمريكي ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 12 فبراير 2020م ، wwwstudies.aljazeera.net
(31) مطهر لقمان ، قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، www.almesbar.net
(32) ماجد المذحجي، ماهي انعكاسات الأزمة الخليجية على حرب اليمن؟، www.sanaacenter.org
(33) نفس المرجع .
(34) مطهر لقمان ، قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، www.almesbar.net
(35) الأسكندر مترسكي ، الحرب الأهلية في اليمن : صراع معقد و آفاق متباينة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، سبتمبر 2015م ، الدوحة ، ص 6 .
(36) عبد السلام قائد ، من التحالف الهش إلى سباق النفوذ .. كيف ستؤثر الأزمة اليمنية على العلاقات السعودية الإماراتية ، بوست ، 24 نوفمبر 2019 ، www.al-mawqeapost.net
(37) صلاح السقلدي ، الصراع السعودي الإماراتي باليمن ، ... صور و أدوات ، صحفية رأي اليوم ، www.raialyoum.com

(38) يل باتريك،الإمارات وأهدافها من الحرب في اليمن ، صدى www.carnegieen-dowment.org

(39) العالم العربي ، أهمية اليمن الذهبية و أبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية ، www.arabic.sputniknews.com

(40) صالح العبيدي ، أهداف غير معلنة للإمارات في اليمن ، فرانس برس ، www. alaraby.co.uk.

(41) هود أبو راس ، اليمن : السعودية و الإمارات مصير مجهول و انهيار قادم ، المعهد المصري للدراسات 13 أبريل 2020م ، www.weipss_eg.org

(42) النفوذ الإماراتي المتنامي في اليمن ' 22 يوليو ، www.barq-rs.com

(43) صالح العبيدي ، أهداف غير معلنة للإمارات في اليمن ، فرانس برس ، www. alaraby.co.uk

(44) الصراع الصامت على النفوذ ... مستقبل التحالف السعودي الإماراتي ، مركز ابعاد للدراسات www.abaadstudies.orgو النفوذ

(45) مأرب برس ، منطلقات تقسيم اليمن بين الإمارات و إيران ، 2 سبتمبر 2019م .

(46) عبد الباقي شمسان ، السياسة الإماراتية في اليمن : الأجندة المغايرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نوفمبر 2017م ، ص 6 .

(47) نفس المرجع ، ص 7 .

(48) مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، هل من صراع إماراتي سعودي ؟ ، أغسطس 2019م ،

(49) www.carnegie-mec.org

(50) الصراع الصامت على النفوذ ... مستقبل التحالف السعودي الإماراتي ، مركز ابعاد للدراسات و النفوذ www.abaadstudies.org .

(51) مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، هل من صراع إماراتي سعودي ؟ ، أغسطس 2019م ، www.carnegie-mec.org

(52) مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، هل من صراع إماراتي سعودي ؟ ، أغسطس 2019م ، www.carnegie-mec.org